وزير الكهرباء ومحافظ تعز يتفقدان عددا من المشاريع الكهربائية في المحافظة

تعز / نعايم خالد :

تفقد الأخوان / الدكتور يحيى بهران وزير الكهرباء والطاقة وأحمد عبدالله الحجري محافظ محافظة تعز ومعهم المهندس / أحمد عبدالغني وكيل وزارة الكهرباء وإسماعيل أبو دنيا المدير العام للوحدة التنفيذية للمشاريع عددا من المشاريع الكهربائية في مدينة تعز وأهمها مشروع تحسين الشبكة الداخلية في منطقة الشماسي وشارع جمال والمناخ وعملية تحسين الشبكة التي كانت تعاني من العشوائية إلى شبكة أرضية وجدارية بطريقة منظمة وإخراج العدادات من داخل المنازل وحمايتها حفاظا على الشبكة والتيار .

كما تفقد الوزير ومرافقوه محطة توليد عصيفرة ومحطة التحويل الرئيسية وحث المسؤولين والعاملين في محطة توليد عصيفرة إلى مضاعفة الجهد وتشغيل المولدات القديمة خلال شهر ، كما أشاد وزير الكهرباء والطاقة بالنشاط الرائع الذي تضطلع به منطقة كهرباء تعز في تحجيم الفاقد من التيار لتحتل بذلك الدرجة الأولى على مستوى المحافظات ، وقال أشد على أيدي القائمين على إدارة المنطقة وفي مقدمتهم الأخ / غازي أحمد علي مدير المنطقة في مواصلة هذا النجاح حتى تقتدي به المناطق في المحافظات ووعد وزير الكهرباء والطاقة المواطنين بالقضاء على العجز في التيار الكهربائي والقضاء على الاطفاءات خلال العام والنصف القادم .

رافق الأخ الوزير / أحمد قائد الصبري نائب المدير العام لقطاع كهرباء الريف وغازي أحمد علي مدير عام منطقة كهرباء تعز وعدنان القباطي مدير الوحدة التنفيذية في تعز .

مجلس رجال الأعمال يدعو التجّار الالتزام بالتسعيرة المحددة للقمح والدقيق ووضع حدّ للاحتكار والتلاعب

صنعاء / 14 أكتوبر:

عقد المكتب التنفيذي للمجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين برئاسة الأستاذ حسين المسوري رئيس المجلس ، وناقش الاجتماع جدول الأعمال الذي تركز حول قضايا زيادة الاسعاروقرار مجلس الوزراء الخاص بذلك وموضوع قضية الدكتور احمد الهمداني كما ناقش المجلس نتائج موتمر الاستثمار الذي انعقد موخرا في العاصمة صنعاء .

وقد أهاب المجلس في بيان تلقت صحيفة "١٤ اكتوبر" نسخة منه بقرار مجلس الوزراء الذي تم اتخاذه فيما يخص معالجة الارتفاعات السعرية للسلع في السوق والتي ارتفعت بمعدلات تتجاوز المعايير الاقتصادية المبررة للارتفاعات السعرية ، واعتبر المجلس أن الإلية التي تم اقتراحها لمعالجة ودراسة أسباب ومبررات ارتفاع الأسعار تتطلب التعاون معها للوصول إلى نتائج مرضية تحقق استقرار الأسعار حماية للاستقرار الاقتصادي ، ووضع حدا للتلاعبات بأقوات الناس وكسر الاحتكارات التي تضاعف من ارتفاع الأسعار وتستغل طبيعة السوق ومستواه .

كما وقف المجلس أمام الاتفاق الذي تم إبرامه بين وزارة الصناعة والتجارة وبين موردي القمح ومصنعي الدقيق والذي قضى بالالتزام بأسعار متفق عليها ويعتبر المجلس أن هذا الاتفاق يفرض التزاما واضحا ببيع القمح والدقيق وفق التسعيرة المتفق عليها ويشيد المجلس بالأخوة رجال الأعمال والمؤسسات الملتزمين بالاتفاق وقاموا بنشر توضيحاتهم والاسعارالمتفق عليها عبر وسائل الأعلام وقد شجع المجلس أعضاءه على ذلك حتى يكون المستهلك والرأي العام على بينة ووضوح ويقوم بدوره في التبليغ عن اى مخالفات سعرية عما تم نشره للجهة التي حددتها وزارة الصناعة والتجارة .

كما ناقش المجلس النتائج الاقتصادية السلبية التي تعكسها الارتفاعات المتسارعة في الأسعار على الوضع العام السياسي والاقتصادي والأمني وهو ماتتطلبه هذه القضية من الذهاب إلى دراسة طبيعة الأسباب والإشكاليات ومعالجتها وفقا لرؤية وسياسات واضحة وإصلاحات هيكلية يتطلبها السوق لتحقيق عوامل التوازن والاستقرار .

كما ناقش المجلس أيضاء مشكلة ارتفاع أسعار مادة الاسمنت إلى معدلات عالية تفوق أسعارها الضعف بعد أن وصل سعر الكيس الاسمنت مايقارب ال٢٠٠٠ريال في بعض المناطق.. في الوقت الذي أعلنت المؤسسة العامة للاسمنت ان سعر الكيس ٩٠٠ريال ويصل سعر الكيس المستورد في الميناء بحدود٦٠٠ريال وبالتالي فان الارتفاع السعري بهذه الصورة غير مقبول ويدلل بان هناك مضاربات شديدة في السوق ولدتها ارتفاع الطلب على الاسمنت بسبب تنفيذ المشاريع الإنشائية من ناحية وتقلص حجم الإنتاج المحلي الموقت ، ومستوى الاستيراد الذي ليتوافق مع مستوى الطلب ، مشيراً إلى أن هذه المشكلة تتكرر بين سنة وأخرى ويرى المجلس ان معالجة القضية على المدى القصير ان تعالج القضية من خلال دراسة واقع الطلب وتقديره وفقا للمؤشرات التي يتم استنتاجها من خلال طبيعة المشروعات ورخص البناء والاستثمارات المتوقع تنفيذها سنويا ليتم معرفة حجم الطلب الحقيقي وبالتالي يتم تحفيز المستوردين للقيام بالتعاقدات للاستيراد من الخارج فارق النقص الذي يحتاجه السوق المحلي الذي لم تتمكن المصانع المحلية من توفيره حتي ليشكل هذا الأمر إرباكا للسوق والأنشطة الاقتصادية الإنشائية والاعمارية ، وارتفاع معدلات التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني كفوارق تضخمية للأسعار نتيجه محدودية العرض ومضاربات المستفيدين ومثل هذا الأمر يمكن معالجته من خلال التخطيط والدراسة والتقديرات .أما على المدى المتوسط والطويل فان هذه القضية سيتم معالجتها عندما تدخل المصانع الجديدة مجال الإنتاج فستحقق فوائض عن حاجة السوق المحلية وستتجه تلك الفوائض كصادرات نحو الخارج .

وأكد المجلس اليمني لرجال الأعمال والمستثمرين على أهمية التكامل بين الحكومة والقطاع الخاص فالحكومة عليها مسؤوليات ودور في حل الإشكاليات التي تتسبب وبصورة دائمة في ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم وخاصة أن الارتفاعات السعرية الحالية ليس لها علاقة بموضوع انخفاض قيمة العملة الوطنية باعتبار أن العملة الوطنية عرفت خلال العامين السابقين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وحتى ألان استقرارا نوعيا لأسعار الصرف بينما تولدت تضخمات سعرية جامحة في أسعار السلع تجاوزت سنويا ١٥٪ في المعدل العام وهذا موشر مثير للقلق فبعض السلع لها أسبابها الخارجية التي ولدت ارتفاعات سعرية عالية مثل القمح الذي ارتفعت أسعاره في الأسواق الخارجية المنتجة خلال الأربعة الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦ والأشهر الأربعة الأولى من ٢٠٠٧ نتيجة تناقص إنتاج المحصول العالمي للقمح بحوالي ٣٠مليون طن وارتفاع الطلب لشراء القمح من دول كانت منتجة وتحولت الى مشترية مثل الهند الأمر الذي دفع بارتفاع موشرات بورصة القمح للصعود بصورة مستمرة ومع ذلك تم تجاوب الشركات المستوردة للقمح والمنتجة للدقيق بالسعر المتفق به مع الحكومة وهو مايجب التقيد به ومعالجة الإشكالية بين الحين الأخر بسبب العوامل الخارجية المذكورة ، لكن هناك سلعا أخرى ارتفعت بمعدلات عالية وليس هناك مايبرر ارتفاعها بتلك الصورة وعلى الحكومة دراسة هذه القضية بناء على تتبع أسعار السلع خلال الفترة الزمنية لعام ٢٠٠٦ وحتى اليوم ويتم قياس ذلك بناء على إدراك معدلات الفوارق في الأسعار وتاثيرات عوامل التكلفة على الإنتاج والسلعة داخليا وخارجيا((مع استبعاد عامل قيمة الصرف خلال الفترة ٢٠٠٦-حتى اليوم) باعتبار ان سعر الصرف خلال هذه المدة عرف ثباتا نوعيا وزيادة هامشية بسيطة لاتؤثر على طبيعة التكاليف)) ليتم معرفة الأسباب الحقيقة وراء ارتفاع الأسعار ماذا كانت اسبابا حقيقية و مبررة لارتفاع الأسعار ام هي ارتفاعات مفتعلة في أسعار السلع تسبق ارتفاع الموارد والتي تعكسها طبيعة الإنفاقات الحكومية المتزايدة ام انها مرتبطة باشكاليات اخرى .

وأشار المجلس الى انه لايمكن التعاطي بنجاح مع هذه القضية بمعالجة قضية ارتفاع الاسعار مالم تفهم حقيقة الاسباب واشكاليات السوق على ان تكون الاجراءات والتوجهات مبنية على اسس واضحة ومعالجات تتجه نحو الاسباب الحقيقة للمشكلة التي تضاعف من معانات الناس ذوى الدخل المحدود والفقراء وتتسبب ايضاء مضاعفة الاشكاليات المعيقة للنمو والاستثمارات .

كما ناقش المجلس نتائج موتمر الاستثمار واعتبر ان الموتمرالاستثماري قد شكل نجاحا من حيث حشد الفعاليات والحضور وعبر عن نجاح للتوجه الذي تتبناه القيادة السياسية والحكومة في توجهها نحو اكمال الاصلاحات المطلوبة لتطوير البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات المحلية والخارجية ويرى المجلس ان الامر يتطلب مابعد الموتمر العمل على تحقيق العديد من الاصلاحات والاجراءات التي تتطلبها عملية جذب الاستثمارات الخليجية والعربية والاجنبية وتشجيع رووس الاموال المحلية للتوجه نحو الاستثمارات المولدة للثروة والنمؤ الاقتصادي ، ويرى المجلس ضرورة ايجاد اليات حوار وشراكة بين الحكومة والقطاع تحقق الكثير من المعالجات والاصلاحات التي تتطلبها المرحلة .

كما ناقش المجلس قضية الدكتور الهمداني عضو المجلس ورئيس مجلس ادارة البنك الوطني (الذي تم تصفيته) والذي تقدم بشكوى الى المجلس عن مشكلته بعد اصدار المحكمة حكمها بالافراج عنه والزامه بتقديم الضمانات المحددة فان المجلس يدعو الجهات الحكومية ذات العلاقة الالتزام بالاحكام القضائية والتي حكمت بالافراج عنه مقابل تقديم الضمانات المحددة وفقا للاحكام القضائية النافذة باعتبار الاحكام القضائية ملزمة له وعليه .

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ (271) مشروعاً تربوياً في إب بمناسبة العيد الوطني

إب / 14 أكتوبر / سبأ :

بلغ عدد المشاريع في قطاع التربية والتعليم التي سيتم افتتاحها ووضع حجر الاساس لها في محافظة إب بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني الـ (١٧) للجمهورية اليمنية، نحو (٢٧١) مشروعا بكلفة مقدارها (٦) مليارات و(٧٩٦) مليون ريال.ونسبت وكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الى الأخ احمد رزق الصرمي، مدير عام مكتب التربية والتعليم في محافظة إب قوله : ان المشاريع التي سيتم افتتاحها في ٢٢ مايو الجاري تبلغ (١١٧) مشروعا تقدر كلفتها بنحو مليارين و (٤٠٦) ملايين ريال وتضمن بناء مجمعات تعليمية ومدارس جديدة وملحقات فصول دراسية وكذا ترميم واعادة تأهيل وتسوير ابنية مدرسية موزعة على جميع مديريات محافظة إب .. موضحا ان هذه المشاريع جرى تنفيذها بتمويل من البرنامج الاستثماري الحكومي، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الاشغال العامة والمشروع اليمني – الالماني.

واشار مدير عام التربية في إب الى ان هناك مشاريع في المحافظة سيتم تدشين العمل بها رسميا بهذه المناسبة وتبلغ (٣٩) مشروعا كلفتها مليار و((١٢٧) مليون ريال،كماسيتم وضع حجر الاساس لحوالى (١٠٠) مشروع تربوي وتعليمي بكلفة مليارين و(٢٠٠) مليون ريال، الى جانب (١١) مشروعا تم اعتمادها ضمن الخطة الاستثنائية للمحافظة بمناسبة العيد الوطني وتتضمن انشاء مجمعات تربوية في عدد من مديريات محافظة إب بكلفة مقدارها مليارات و(٦٣) مليون ريال.

اختتام ورشة المنهاج للصحة المدرسية في لحج

لحج / عادل قائد :

بمشاركة (٣٥) متدرباً ومتدربة أختتمت في لحج ورشة العمل الخاصة بالمنهج الصحي المدرسي ذي المردود العملي لمدربي ومدربات الصحة والتربية في المحافظة والتي نظمها برنامج الصحة المدرسية في وزارة الصحة بالتنسيق مع الإدارة العامة للصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية .

وقد تمخض عن الورشة العديد من الاستنتاجات الهادفة رفع مستوى العاملين في مجال الصحة المدرسية .وفي تصريح لـ (١٤ أكتوبر) عقب اختتام الورشة أوضح الأخ / محمد حسن مدير الصحة المدرسية بأن الورشة كانت هادفة ومفيدة تعرف فيها المشاركون على معارف ومعلومات قيمة ستطبق في مدارسنا ، موضحا أن الورشة أشرف على تنفيذها الأخوة / محمد أحمد إسماعيل نائب مدير عام الصحة المدرسية والدكتور / عبدالحكيم محمد سعيد وتخللها عرضا بالكمبيوتر عن الأهداف الرئيسة للصحة المدرسية .

اختتام ورشة عمل حول المنهج الصحي ذي المردود العملي في مدارس عدن

عدن / 14 أكتوبر / خاص :

اختتمت في عدن ورشة العمل الخاصة بالمنهج الصحي ذي المردود العملي للمدربين والموجهين في المحافظة التي اقامها برنامج الصحة المدرسية بوزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع الادارة العامة للصحة المدرسية في وزارة التربية والتعليم.

وتناولت الورشة على مدى ثلاثة ايام معلومات حول المنهج الصحي ذي المردود العملي الذي اعدته منظمة الصحة العالمية وكذا معلومات حول كيفية الاستفادة من هذا المنهج في المدارس.

وشارك في الورشة (٣٥) من الموجهين والمدربين والمشرفين الصحيين – الاجتماعيين وكوادر الصحة المدرسية في المحافظة.

وفي نهاية الورشة القى الاخ نبيل نسر مدير برنامج الصحة المدرسية في وزارة الصحة العامة والسكان كلمة اشاد فيها بجهود المشاركين بالاهتمام بهذه الورشة وموضوعاتها في كيفية تقديم الخدمة الصحية لطلاب المدارس.

كما القت الاخت نوال سالم مدير التدريب والتأهيل في مكتب التربية والتعليم في عدن كلمة اشارت فيها الى اهمية اسقاط معلومات الورشة في داخل المدارس واستفادة التلاميذ منها كما القيت كلمة المشاركين وتم توزيع الشهادات.

حضرت الورشة الدكتورة نجوى سعيد محمد مدير ادارة الصحة المدرسية في عدن.

دورة في مجال التخطيط المجتمعي بذمار

ذمار /سبأ:

تبدأ بالمركز الوطني للتدريب الزراعي بذمار اليومَ الدورة التدريبية الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية في مجال التخطيط المجتمعي التشاركي والنوع الاجتماعي ينظمها مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بالمحافظة بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد).

ويتلقى ٣٦ متدرباً من لجان التنسيق الفرعية بالمشروع في عموم المديريات وضباط ومدراء المناطق بالمشروع ومقدمي الخدمات بمكون الزراعة وتحسين المعيشة البيئية وأخصائي الإرشاد والبحوث التطويعية والموارد الطبيعية والإعلام الإذاعي في الدورة على مدى أسبوعين عدد من المهارات والمعلومات حول مفاهيم وأساليب تطبيق المسح بالمشاركة والنوع الاجتماعي والتخطيط المجتمعي للبرامج والأنشطة التنموية وتحريك وتحفيز المجتمعات المحلية للاستفادة بشكل أكثر فاعلية من أنشطة المشروع وبرامجه وفقاً لمنهجية المشاركة المجتمعية وآليات المتابعة والتقييم بالمشاركة المجتمعية وأدوار وقنوات التنسيق والترابط مع المجالس المحلية بالمديريات ومنظمات المجتمع المحلية ومقدمي الخدمات.

وأوضحت المديرة التنفيذية لمشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار الدكتورة فتحية يحيى بهران لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن هذه الدورة تهدف إلى تدريب وتأهيل الكوادر المحلية في مشروع التنمية الريفية ليكون لديهم القدرة على إعداد الخطط والبرامج وفقاً لمفاهيم وأساليب التخطيط التشاركي والنوع الاجتماعي وتنظيم وإدارة المجتمعات المحلية وتفعيل لجان التنسيق الفرعية بالمديريات ووضع خطط وإطار عمل لتنفيذ مهامها.. وأشارت إلى أن هذه البرامج التدريبية تهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من تنظيم نفسها والاستفادة من التخطيط التنموي والعمل على تنميتها وتفعيل برامج الإرشاد الزراعي وتدريب المزارعين على طرق استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاج الزراعي وتعزيز دور وقدرات ضباط المناطق بالمشروع والمزارعين والمجتمعات المحلية في العمل الجماعي والتشاركي في مجالات إدارة الموارد الطبيعية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنمية الوعي البيئي.

إعلان